التنمية الريفية المستدامة في الجزائر و واقع الإسكان الريفي

-دراسة ميداينة للبلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة-

أ. توفيق تمار

د.ولهي بوعلام

جامعة المسيلة

ملخص:

تعد عملية التنمية الريفية من الأولويات الهامة لأي مجتمع يسعى إلى التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، خاصة في البلدان النامية. والجزائر باعتبارها إحدى هذه البلدان فإنها تسعى نحو التطور من خلال عملية التنمية الشاملة.

يعد السكن عامل مهم في نجاح ولنجاح أي سياسة أو إستراتيجية للتنمية الريفية باعتبار أن المسكن الجيد الذي تتوفر فيه الشروط الصحية والحياتية عامل يساهم في استقرار سكان الريف في أرضهم وهذا يعمل على زيادة استثمار وخطط التطوير والتنمية الريفية وفاعليتها.

قمنا في هذه الدراسة بتسليط الضوء على موضوع التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، و واقع الإسكان الريفي في ظل برامج التنمية الريفية المسطرة، و ذلك من خلال استبيان تم توزيعه في مجموعة من التجمعات الريفية على مستوى البلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة، و كذا المعلومات المستقاة من المؤسسات و الهيئات الرسمية المحلية و الوطنية التي تعنى بموضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الريفية، التنمية المستدامة، السكن الريفي.

Résumé:

Le développement rural compte parmi les priorités les plus importantes pour chaque société qui cherche à se développer économiquement et socialement, en particulier dans les pays en développent. L'Algérie en tant que l'un de ces pays ambitionne de se progresser par le biais d'un processus de développement global.

L'habitat est un facteur important dans et pour la réussite de quelconque politique ou stratégie de développement rural car une bonne habitation qui dispose de toutes les conditions sanitaires et de vie représente un facteur encourageant la stabilité de la population rurale synonyme d'accroissement des investissements et des plans de développement et de leur efficacité.

Nous avons essayé dans la présente étude d'aborder le sujet du développement rural durable en Algérie et l'état de l'habitat rural à travers les différents plans de développement rural et ce à l'aide d'un questionnaire distribué sur un ensemble de regroupements ruraux au niveau des communes rurales situées au nord de la wilaya de M'sila, ainsi que les informations collectées à partir des établissements et structures officielles locales et nationales ayant trait avec le sujet de la présente étude.

Mots clés : développement rural, développement durable, l'habitat rural.

مقدمة:

تعتبر قضية التنمية الريفية من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون، فالتنمية الريفية من العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية في التجمعات المحلية وجعل هذه التجمعات جزءاً متكاملاً في الدولة ومساعدتها علـــى أن تســـهم إسهاماً فعالاً في تحقيق التنمية الوطنية.

إشكالية البحث:

تعتبر مشكلة تخلف الريف إحدى العقبات الأساسية التي تعترض طريق تحقيق التنمية الشاملة لأي مجتمع، فتخلف الريف ينبثق عنه الحرمان من الموارد البشرية المدربة والمؤهلة للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يؤدي إلى الحرمان من الموارد الاقتصادية، وإلى التوزّع غير العادل للإنتاج، وبطالة لليد العاملة الريفية، ومن هنا فمشكلة تخلف الريف تعد من أهم الأسباب التي تقف في طريق المجتمع لتحقيق التقدم والرفاهية لأبنائه.

إن الاهتمام بجانب الإسكان الريفي أمر يجب أن يولى أهمية بالغة باعتبار إن المسكن الجيد الذي تتوفر فيه الشروط الصحية والحياتية عامل يؤثر في النشاط الاقتصادي للساكنين ويزيد من إنتاجهم ويؤدي إلى بقائهم في أرضهم وخاصة المناطق الريفية وهذا يعمل على زيادة استثمار وخطط التطوير والتنمية الريفية وفاعليتها.

مما سبق فإشكالية هذا البحث تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع الإسكان الريفي في الجزائر عموما و في البلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة خصوصا في ظل الإســـتراتيجية الوطنية للتنمية الريفية و سياسة التجديد الريفي؟

فروض البحث:

تم صياغة فرضيات البحث على الشكل الآتي:

- كبر حجم العائلة في الريف يؤدي إلى تدهور ظروف السكن في المنطقة.
- لا تتوفر غالبية السكنات في ريف ولاية المسيلة على الخدمات الأساسية المتمثلة في الربط بشبكات الكهرباء، المياه الصالحة للشرب، وشبكات الصرف الصحي.
- ظروف الإسكان الريفي في ولاية المسيلة متدهورة وتدفع بالسكان إلى الهجرة نحو المناطق الحضرية.
- جهود الدولة في مجال الإسكان الريفي في ولاية المسيلة لا يتناسب مع حجم السكان.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من كونه يتناول بالدراسة قطاعاً هاماً وهو القطاع الريفي، فتنمية الريف هي أساس التنمية المستدامة الكفيلة بتحقيق الاستقرار والتقدم للمجتمع ككل، ومن هنا تأتي أهمية تنمية المجتمع الريفي لأنها تؤدي إلى القضاء على ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة وظهور السكن العشوائي الذي تعاني منه المدن مما أدى إلى الضغط على قطاع الخدمات وكذلك ظهور مشكلة السكن، إضافة إلى حرمان الريف من اليد العاملة وانعكاس ذلك على انخفاض إنتاج المواد الغذائية الضرورية للمواطن.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على موضوع التنمية الريفية المستدامة في الجزائر، و واقع الإسكان الريفي في ظل برامج التنمية الريفية المسطرة، و ذلك من خلال استبيان تم توزيعه على مجموعة من الأسر تقطن مجموعة من التجمعات الريفية على مستوى البلديات الريفية لشمال ولاية المسيلة، و كذا المعلومات المستقاة من المؤسسات و الهيئات الرسمية المحلية و الوطنية التي تعنى بموضوع الدراسة.

تقسيمات البحث:

قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

- الإطار المفاهيمي للتنمية الريفية المستدامة: و تطرقنا فيه لمفهوم التنمية الريفية المستدامة،أساسياتها، أهـــدافها، و مزايا تحسين ظروف الحياة بالمناطق الريفية.
- مسار التنمية الريفية بالجزائر: وتناولنا في مختلف السياسات و البرامج التي سطرتها الحكومات المتعاقبة في مجـــال التنمية الريفية في تسلسل تاريخي ابتداء من تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.
- واقع الإسكان الريفي في شمال ولاية المسيلة: و تطرقنا فيه أهمية الإسكان الريفي، وواقع السكن و الســـكان في ريف ولاية المسيلة، خاصة شمال الولاية.

أولا: الإطار المفاهيمي للتنمية الريفية المستدامة:

1: مفهوم التنمية الريفية المستدامة:

يعرف الريف على أنه صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة في قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجهوية[i].ونفهم من ذلك أن المجتمع الريفي ليس مجرد منطقة جغرافية ولكنه علاقة لابد من إقامتها والمحافظة عليها ومن ثم هناك الجانب الجغرافي والجانب النفسي للمجتمع الريفي[ii]. كما اعتُبر الريف دوما عكس الحضر و ارتبط مفهوم الريف بأوجه استخدام الأرض، فالريف يعني استخدام الأرض للزراعة والحضر يعني استخدام الأرض للصناعة و الخدمات[iii].أما الريفية فهو مفهوم يشير إلى الحياة الخاصة بالريفي بكل ما في هذا المجتمع من مميزات و خصائص تتباين عن تلك السائدة في المدينة، وكما يُنظر إليها من جانبها المهني الذي يقوم على الزراعة بمجالاتها المختلفة لكن ليس معناه الانعزال على العالم الآخر فقط من أجل تسهيل الدراسة[iv].

في حين أن التنمية الريفية المستدامة تعرف على أنها إستراتيجية متكاملة لتحسين الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الريفي، وبذلك فإنها تشمل بالإضافة إلى التنمية الزراعية تنمية مختلف نواحي المجتمع الريفي، و تساهم التنمية الريفية في تطوير الإنسان الريفي ليصبح أكثر قدرة وإقبالا و فهما للعمل، وتحقيق تنمية ريفية زراعية قادرة على البقاء و الاستمرار والحياة بدون الإضرار بالبيئة والموارد الطبيعية من ماء وأرض وكائنات حية وبناء اجتماعي في المنطقة [v].

كما تعرف التنمية الريفية المستدامة على أنها عملية تغير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ودينيا، يقوم بها أساسا أبناء المجتمع الريفي بنهج ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحي النهوض وأيضا تكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير[vi].

2- أساسيات التنمية الريفية المستدامة:

التنمية الريفية المستدامة تحتاج إلى أساسيات أربع هي[vii]:

1- لا يجب الانتظار للتعامل مع ردود الأفعال بل لابد أن نكون سباقين في ذلك، فالآثار البيئية السلبية لها مردودات على الآثار الاجتماعية من أمراض وتكاليف و نفقات العلاج.

2- لابد أن يكون هناك نموذج للتوازن البيئي، فالخسارة التي تتحقق من الري السطحي أكبر من تكاليف إنشـــاء شبكات الري بالرش.

3- لابد من توافر المعلومات البيئية الكافية حيث أن مشكلة دول العالم النامية أنها لا تتوفر لديها المعلومات الكافية مما يؤدي إلى تضارب في القرارات وعدم وضوح الرؤية المستقبلية.

4- لابد أن تعالج المشاكل البيئية جملة ومجتمعة، حيث لا ينفع الحل الجزئي لمثل هذه المشكلات، فالعلاج الشامل هو الحل الأسرع و الأكثر توفيرا، مثلا علاج تلوث الأنهار لابد أن يتم من جميع النواحي في وقت واحد فيعالج الصرف الصحي و الصرف الزراعي والصرف الصناعي وهذا يرتبط بتغيير أوضاع المصانع الواقعة على حافات الأنهار إما بالمعالجة أو الإغلاق ووقف الخطة التنموية الشاملة.

3- أهداف التنمية الريفية المستدامة:

تهدف التنمية الريفية المستدامة إلى ما يلي[viii]:

3-1- إحداث تغيرات اجتماعية و نفسية وثقافية لسكان الريف تعمل على تغيير سلوكيات أفراد المجتمع على النحو التالي:

أ- تبني السلوكيات الإيجابية المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستتراف وترشيد استخدامها ومنع تلوثها.

ب- الإيمان بمبدأ العمل الجماعي والتعاون بين أفراد المجتمع وتنظيمه بصورة تضمن استمرارية العمل الجماعي.

ت- الأخذ بمبدأ المشاركة الشعبية والجهود الذاتية.

ث- تبني السلوكيات الإيجابية في التعاون مع المنظمات و المؤسسات الحكومية بصورة تضمن نجاح العملية التنموية بالتنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية، ويتطلب ذلك مزيد من الجهد من جانب المنظمات الحكومية للعمل على كسب ثقة المواطنين حتى يمكن تغيير اتجاهاتهم نحو العاملين في المنظمات الحكومية.

ج- تغيير اتجاهات الرجل نحو المرأة فيما يتعلق بحقها في أن يكون لها كيان مستقل من إثبات الشخصية و حقها في التملك والمشاركة في نشاطات المجتمع المحلي وغيرها من الحقوق العرفية والمدنية.

ح- تبني برامج تنظيم الأسرة و العناية بالمرأة الحامل والطفل وخاصة برامج الرضاعة الطبيعية.

خ- التغيرات المعنوية (القيم، العادات، التقاليد وغيرها) للثقافة الريفية والمصاحبة للتغيرات المادية والتكنولوجية وأهمية دور تلك المعنويات في تضييق الفجوة الثقافية بين الماديات والمعنويات وتسهيل عملية التكيف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للريف في ظل متغيرات عالمية تقنية وإدارية من عولمة واتفاقيات شراكة مع التكتلات الاقتصادية العالمية المختلفة.

3-2- إمداد المزارعين بالدعم الفني والمادي للتحول جزئيا من الزراعة التقليدية للاستهلاك المحلي إلى الزراعة العضوية للتصدير مع عمل الدراسات الفنية والاقتصادية والبيئية والتمويلية اللازمة لهذا التحول.

4- مزايا تحسين ظروف الحياة بالمناطق الريفية:

هناك العديد من المزايا التي يمكن الاستفادة منها بتحسين ظروف الحياة بالمناطق الريفية، و يمكن حصر هذه المزايا فيما يلي[ix]:

1- تقلل التنمية الريفية من الضغط على المرافق والخدمات العامة بالمناطق الحضرية، حيث أن هناك بعض السكان الحضريين الذين سيرغبون في العودة للمناطق الريفية وبذلك تساعد التنمية الريفية على جعل المناطق الريفية أكثر جذبا للسكان.

2- التقليل من التلوث بالمناطق الحضرية عن طريق بقاء السكان الريفيين في مجتمعاتهم الريفية و بذلك يمكن التخلص من الملوثات البيئية بتكاليف منخفضة.

3- تساعد برامج التنمية الريفية على زيادة الدخول بالمناطق الريفية وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات مما يشجع من فرص الانتعاش الاقتصادي.

4- تساعد التنمية الريفية على تشجيع ظهور العديد من القيم الاجتماعية كالتماسك بيم أفراد المجتمع والإسهام في عملية اتخاذ القرارات المحلية.

5- تشجيع وتدريب القيادات المحلية للقيام بدورهم في المشروعات التي يحتاجها المجتمع.

ثانيا: مسار التنمية الريفية المستدامة في الجزائر بعد تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تعد مسألة التنمية الريفية في الجزائر من الأوليات نظرا لكون أكثر من 61%من بلدياتها ريفية[x]، و قد قامت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال في إطار سعيها لتحقيق التنمية الريفية بطرح عدة برامج وسياسات للنهوض بالمناطق الريفية و تنميتها، غير أنها ركزت في البداية على تطوير وتنمية الفلاحة متجاهلة ضرورة تنمية المناطق الريفية كحتمية لتنمية الفلاحة. حيث قامت الجزائر غداة الاستقلال باستعادة ملكية القطاع الفلاحي و أقامت نظام التسيير الذاتي حتى سنة 1971بداية الثورة الزراعية التي استهدفت تحويل العالم الفلاحي و الريفي و إدماجه في المسار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بالارتباط مع جهود التصنيع القائم في البلد. خلال عشرية الثمانينات انطلقت إجراءات جديدة للسياسة الاقتصادية مع تحرير تسويق الفواكه والخضر، وشُرع في تنفيذ عملية تحول كان يجب أن تفضي إلى تحرير تدريجي للقطاع، حيث استنفدت السياسات المطبقة عملية القطيعة مع نظام الضبط الإداري والمركزي للاقتصاد الجزائري الساري المفعول خلال العشريات السابقة. لتتوالى البرامج والسياسات وصولا إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم توسيعه للجانب الريف، ونهاية إلى الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة و سياسة التجديد الريفي.

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2002

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليقطع نهائيا الصلة مع الطرق المركزية الموحدة النمطية التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت، وليعبّر عن إرادة مؤكدة لترسيخ قدم الحداثة في القطاع الفلاحي. فمسار التحول الذي بدأ في المجال الفلاحي عرف دفعا جديدا مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الذي جاء في سياق ظهرت فيه ضرورة نزع الطابع السياسي عن العمل الفلاحي وردّ الاعتبار لبعده الاقتصادي، لتكييف الفلاحة مع محيط وطني في تطور مستمر.

فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية مجموعة برامج أو أعمال مبرمجة تعبر عن ذهنية جديدة من حيث أنه يرفع المزارع إلى مصف العون الاقتصادي الحر والمسئول عن اختياراته، وذلك عبر استعمال أدوات المساعدة والحث على الاستثمار.

اقترح المخطط طرق جديدة للتنمية قائمة على المشاركة الفاعلة والمسئولة للمزارعين وعلى استعمال ملائم لأدوات المساعدة والحث على الاستثمار. فأدوات المساعدة هذه وُضعت في إطار صيغ تمويل تسمح بتسيير المخاطر بصفة مشتركة بين المزارع والبنك وشركة تأمين و الدولة. وقد كان القرض الفلاحي عاملا حاسما، ساعد الفلاحين على القيام بالتركيب المالي الضروري لإنجاز مشاريعهم يدعمه في ذلك عودة البنوك إلى الاهتمام بتمويل الفلاحة.

ركز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أيضا على لامركزية القرار الاقتصادي وعلى الاستغلالية الفلاحية نفسها فيما يتعلق باختيار الاستثمار، وعلى مستوى الهياكل الإدارية المحلية فيما يتعلق بمنح مساعدات الدولة، وهذا أحد أهم أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الذي تم توسيع إجراءاته المتعلقة بالمساعدة والحث على الاستثمار إلى كل جهات الوطن في تنوعها و خصوصياتها.

سُجلت مجموعة من النتائج ميدانيا، حيث أمكن تحقيق إنعاش للاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية (حوالي 200000 مشروع استثماري تم إطلاقها)، و للنمو الفلاحي (8%كمعل سنوي). و لكن لا يمكن لهذه النتائج المحققة أن تخفي النقائص المتعلقة أساسا بصعوبة الوصول إلى كل الفلاحين (خاصة الفلاحين الصغار الذين يعيشون في مناطق معزولة و مهمشة)، لقد دفع المخطط بديناميكية لا يمكن أن تبقى على حالها حيث يجب تفادى تآكل الجهود التي بُذلت لإنعاش الاستثمار الفلاحي، ويظهر جليا أيضا أنه من الملائم توسيع إجراءاته لتتدرج في سياق ديناميكية حركية أوسع للتنمية الفلاحية والريفية.

2- بداية سياسة التنمية الريفية 2002-2003

عرف السياق والمحيط المؤسساتي للقطاع الفلاحي تحولات مهمة (ظهور منظمات مهنية، وإقامة أدوات لدعم الفلاحة، ....) هذه التحولات جعلت من الممكن تصور تحسين و تقوية الوزن الاقتصادي و الاجتماعي و البيئوي للفلاحة في المجتمع والاقتصاد عموما، من أجل معالجة نقائصها (النتائج المحدودة و ضعف قدرات الفاعلين الرئيسيين والاستغلالات الفلاحية)، وقد ساهمت هذه التحولات في خلق الشروط التقنية و الاقتصادية و التنظيمية و الاجتماعية الكفيلة بجعل الفلاحة تلعب دورا أكثر حيوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة.

3- توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى الأبعاد الريفية

في هذا السياق الخاص تم إعداد بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية فهو يهدف إلى إعادة بعث الحياة في الفضاءات الريفية، خاصة في المناطق المعزولة و المهمشة.وقد تم تصور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي هو نوع من الامتداد للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA.

يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDARمسعى يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين الاستغلالات الفلاحية وهي الوحدات الاقتصادية القاعدية ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف اجتماعية وبيئية مهمة، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية، وخصوصياتها. وقد شُرع في تطبيقه في إطار برامج منوعة تتمحور أساسا حول:

- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي.
- مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة (رد الاعتبار للمهن الريفية، خلق أنشطة اقتصادية جديدة)
- تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.
- القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها، والتشجير المفيد والاقتصادي، وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية.
- تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلالات الفلاحية، وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد، والتي تحتاجإلى مساعدات الدولة ومرافقتها التقنية.

4- مشروع التنمية الريفية الجواري PPDR

يعطي إمكانية التكفل باحتياجات وانشغالات السكان المستهدفين انطلاقا من تدعيم أنشطتهم الاقتصادية الأساسية (فلاحيه، غابية، رعوية) وتوسيعها إلى أنشطة أخرى قصد تحسين دخلهم ومنه تحسين ظروفهم المعيشية.

5- المشروع الجواري المندمج للتنمية الريفية PPDRI

وهو مشروع يعطي أبعادا أوسع للمشروع السابق، بدل التركيز على الأنشطة الأساسية (فلاحيه، غابية، رعوية)، تمتد أبعاد هذا المشروع إلى كل القطاعات و النشاطات لتحيقيق تنمية متكاملة.

6- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة

جاء تعريف هذه الإستراتجية في وثائق الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية لسنة 2006 كالتالي: " تهدف إلى بناء قدرات تنسيق البرامج والأعمال وتطبيق الشراكة بين الفاعلين والمؤسسات، من أجل إدخال التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي لتحقيق غاية التنمية البشرية في فضاءات واسعة ومتنوعة ذات كثافة بشرية ضعيفة تغلب عليها الأنشطة الفلاحية والغابية، بينما تكون المؤهلات الأخرى غير محددة ولا مثمنة بشكل كاف، في ظروف تسمح للسكان بالمشاركة واحترام التوازنات البيئية والبحث عن المردودية الاقتصادية بفضل عمل جواري متفتح وتحديد في نطاق إقليم محدد"

تم في مرحلة أولية تجريب هذه الإستراتيجية على مستوى 48 ولاية في الفترة 2003-2005، ثم عُرضت على مجلس الحكومة في صيغتها النهائية وأقرها في فيفر ي 2006. وتبقى الأداة الرئيسية لتطبيق الإستراتيجية هو المشروع الجواري المندمج للتنمية الريفية PPDRI.للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة أربعة محاور هي:

- إقامة شراكة على المستوى المحلي و تكامل متعدد القطاعات داخل الإقليم.
- دعم المشاريع الاقتصادية الهادفة.
- تثمين موارد الإقليم و تراثه وتسييره المتوازن والمستدام.
- التعاون الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق النشاطات.

7- سياسة التجديد الريفي:

سياسة التجديد الريفي جاءت بناءا على تبني الحكومة الجزائرية لمفهوم جديد و هو مفهوم الأقاليم الريفية من خلال الإستراتيجية الجديدة لتهيئة الأقاليم[xi]، و الانتقال من نظرة الفضاء اللاحق للمدينة إلى فكرة الفضاء الخاص وهو لب التجديد الريفي .بمعنى[xii]:

- تجديد مقاربات التنمية و الأهداف المتوخاة (التخصص و تحويل تخصص الأقاليم، والبحث عن تضافر القوى على مستوى الأقاليم، لامركزية القرار المتعلق بالتنمية الريفية، التنسيق الأفضل للتدخلات، اختيار أفضل للعمليات التي يتم القيام بها، ونجاعة تخصيص الموارد المتاحة، وتحسين جاذبية الأقاليم الريفية وتنافسيتها).
- تجديد سياسة مرافقة سكان الريف.
- تجديد طرق العمل وآليات التدخل لجميع المبادرات المحلية و تنسيقها ضمن مشروع متكامل يسمح باستغلال تضافر الجهود وضمان تكوين تعاضدي للموارد والوسائل المتاحة.
- تجديد التأطير المؤسساتي للتنمية الريفية المتكاملة.
- تجديد تعميق مسار اللامركزية وفك التمركز، والاندماج و تنسيق البرامج وإنشاء العلاقات التعاقدية والشراكة بين المؤسسات وفاعلي التنمية، وتوجيه الاستثمارات العمومية وتسهيل الاستثمارات الخاصة، وهيكلة التشاوروومشاركة السكان.

تهدف سياسة التجديد الريفي إلى[xiii]:

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل، وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي و ضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية
- تثبيت السكان والحفاظ على عالم ريفي حي وفاعل بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف، وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية وضمان التموين بالموارد الغذائية.
- تطبيق نموذج تنموي للأقاليم الريفية ونظامها المنتج قصد تدعيم تنافسيتها و ذلك من خلال تشجيع تثمين الموارد، وتحفيز اقتصاد جواري بتنظيم تضافر الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى استغلال الأقاليم بصفة عقلانية لتحقيق إنتاج ذي نوعية يتوفر على قيمة مضافة عالية، وتشجيع تنويع الأنشطة و تعدد الأنشطة لدى الأسر وتدعيم أنشطة الخدمات في الوسط الريفي.
- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي تعد مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي، وضمان إطار تهيئة الإقليم و الفضاء الريفي.
- المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من موارد طبيعية ورد الاعتبار للتراث الثقافي.
- المساهمة في تدعيم التماسك الاجتماعي و التنمية المتوازنة للأقاليم مع الأخذ في الحسبان خصوصيتها ومؤهلاتها ومعوقاتها، والمساهمة في تجسيد أهداف الألفية للتنمية التي التزمت بها الجزائر.

8- نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية

برنامج " نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية" (SADDR)، الذي صمم تحت إشراف الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، هو نظام لتشخيص مستوى التنمية، ولإظهار إمكانيات المنطقة،وتقييم آثار مختلف برامج أو مشاريع التنمية المنجزة، كما هو أداة متابعة،برمجة واستقبالية.

و يقوم مفهوم هذا النظام على تقاطع عدة متغيرات اقتصادية اجتماعية وبيئية حسب البلدية والولاية والمنطقة الطبيعية ومنطقة التخطيط وعلى المستوى الوطني ليسمح ببناء مؤشر تركيبي (تنميةريفية مستدامة). حيث تسمح هيكلة هذه المتغيرات والمعلومات الإحصائية والجغرافية القاعدية بالحصول على مؤشرات بسيطة عددها 24، وتسعة مؤشرات خصوصية (الصحة، التربية، ظروف المعيشة، الاقتصاد الفلاحي، الاقتصاد خارج الفلاحي، حماية البيئة، مستوى تدهور الموارد الطبيعية)، وكذا ثلاثة مؤشرات مركبة (البشري والاجتماعي،اقتصاد الريف،والبيئة) التي تعلم عن حالة التنمية في كل بلدية وتسمح بوضع تصنيف للبلديات وفقا لكل دليل أو مؤشر.والشكل الموالي يبين ذلك:

شكل رقم1: المؤشر التركيبي للتنمية الريفية

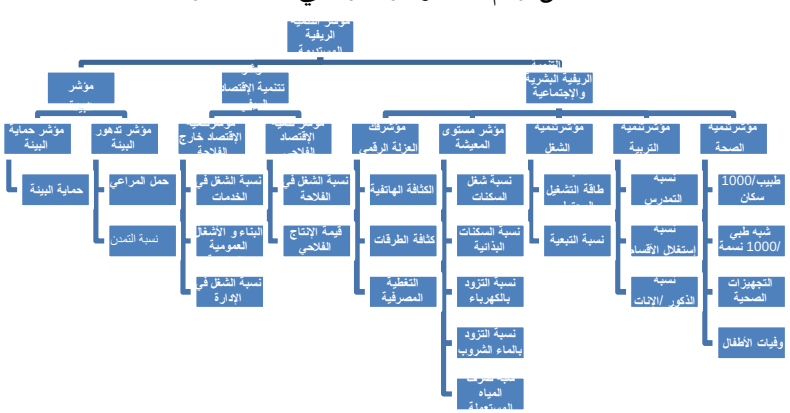

المصدر: الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، مرجع سابق، ص104

ثالثا: واقع الإسكان الريفي في شمال ولاية المسيلة:

1- أهمية الإسكان الريفي :

إن الاهتمام بجانب الإسكان الريفي أمر يجب أن يولى أهمية بالغة باعتبار أن المسكن الجيد الذي تتوفر فيه الشروط الصحية والحياتية عامل يؤثر في النشاط الاقتصادي للساكنين ويزيد من إنتاجهم ويؤدي إلى بقائهم في أرضهم وخاصة المناطق الريفية، وهذا يعمل على زيادة استثمار وخطط التطوير والتنمية الريفية وفاعليتها. إذ أن المخططين الذين يهتمون بتطوير الريف في دراستهم لواقع الإسكان الريفي يبحثون في سلبيات الإسكان الريفي وإيجابياته، فيعملون على تحديد السلبيات أو التخلص منها أو التقليل من أثارها الضارة ويستثمرون العوامل الايجابية الذي تشجع ساكني الريف على البقاء في أرضهم ليتم استثمارها بشكل يخدم الريف[xiv] لأن المسكن الريفي يعد المكان الذي يوفر للإنسان الراحة والطمأنينة والصحة وان الإسكان الريفي في حقيقته جزء لا يتجزأ من التنمية الريفية[xv] . وعملية توزيع المساكن الريفية وتصاميمها الداخلية وشكلها الخارجي وتوزيع فضاءاتها ومواد بنائها هي متشابهة ومتقاربة في بساطتها وهي وحدة سكنية فقيرة بالمقارنة مع الوحدات السكنية في المدينة وتخطيطها وتوزيع الخدمات الأساسية (خدمات البني الارتكازية) وذلك لعدم وجود أسس محددة لتطوير الأرياف بسبب عدم وجود سياسة إسكانية على الإطلاق، فضلاً عن عدم الاهتمام أو انعدام الخدمات والمرافق العامة من ناحية وعدم التطلع إلى تحسينها من ناحية أخرى، وإيجاد مساكن صحيةتتوفر فيها كل الشروط لخلق بيئة سكنية سليمة تساعد الأسرة الريفية على استمرار معيشتها وتطوير حياتها وتشجيع الفلاح على الاستقرار في أرضه، الأمر الذي ينهض بمستوى الإنتاج الزراعي وتطوير الريف. وللمسكن الريفي شروط يجب توفرها فيهتؤدي إلى إيجاد حياة مستقرة للساكنين. وهذا له علاقة فعالة في عملية التنمية. ومن هذه الشروط ما يأتي:[xvi]

1 . أن يكون تصميم الوحدة السكنية قابل لتوسع المستقبلي.

2 . احتواؤه على عدد من غرف مناسبة وحجم للعائلة .

3 . احتواؤه على غرف أضافية يمكن استعمالها مخازن للحبوب والعلف.

4 . أن تتوفر في المسكن المرافق الصحية، الماء النقي، الكهرباء، و التهوية.

2- واقع السكن و السكان في ريف ولاية المسيلة:

للتعرف على واقع السكن في ريف ولاية المسيلة اخترنا عينة من التجمعات السكانية الريفية في تسع بلديات ريفية تقع كلها في شمال ولاية المسيلة، في هذه التجمعات اخترنا عينة من الأسر قمنا باستجوابها من خلال استبيان تم توزيعه على مجموعة من أسر تجمعات سكانية (دوار) تقع في شمال ولاية المسيلة والتي بلغ عددها 287 أسرة توزعت على تسع دواوير واحد من كل بلدية تنتمي إلى أربعة دوائر، وبلع التعداد السكاني للعينة1650 نسمةوهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم1: عدد الأسر المستجوبة و تعداد السكان لعينة الدراسة

الدائرة	البلدية	دوار	عدد الأسر المستجوبة	عدد السكان
حمام الضلعة	أولاد منصور	فاقس	33	202
	تارمونت	فواتح	35	227
سيدي عيسى	بني يلمان	مقطع	32	148

أولاد دراج	أولاد دراج	بزازفة	23	131
	أولاد عدي لقبالة	شرفة	16	116
	معاضيد	زرايف	51	285
مقرة	مقرة	أولاد عطية	33	168
	عين الخضراء	صوالح	32	158
	دهاهنة	قطاطشة	32	215
المجموع			287	

المصدر: تم الحصول على الأرقام من الدراسة الميدانية

I- جهود الدولة في مجال السكن الريفي في ولاية المسيلة:

ابتداء من سنوات التسعينات من القرن العشرين، عرفت السياسة السكنية في مجال إنجاز السكنات الريفية اتجاه آخر اختلف عن سابقه (أي مرحلة المخططات التنموية)، فقد حضي الريف الجزائري بالاهتمام وبتكفل السلطات الجزائرية بعملية إنجاز السكنات، غير أن ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن التي عرفتها الجزائر منذ سنوات السبعينات من القرن الماضي وما خلفته من إهمال للريف الجزائري، بالإضافة إلى تفاقم أزمة السكن في المدن خاصة مع سنوات الثمانينات، جعل السلطات الجزائرية تصب اهتمامها خاصة بعد الإصلاحات على إنجاز السكنات الحضرية، أما السكن الريفي فقد عمدت السلطات الجزائرية على تقديم للمواطن الريفي إعانة مالية كمساعدة من أجل إنجاز سكنه بنفسه، ولقد حددت حجم الإعانة المقدمة من طرف الدولة بـــ120.000دج لتتطور إلى 200.000دج ثم 500.000دج وصولا إلى 700.000دج حاليا لإنجاز مسكن واحد.

يكمن الهدف من تبني إستراتيجية مماثلة في مجال إنجاز السكنات الريفية إلى تشجيع الاستقرار بالمناطق الريفية من أجل خدمة الاقتصاد الوطني الريفي وكبح النزوح نحو المدن، بالإضافة إلى تشجيع سياسة البناء الذاتي وجعل المستفيد يتحمل مسؤولية إنجاز مسكنه بنفسه.

و تجدر الإشارة أن قيمة الإعانة المالية المقدمة لا تساوي تكلفة إنجاز مسكن بل تعد كمساعدة فقط تمنح وفق شروط[xvii]:

- أن يكون طالب الاستفادة من الإعانة شخص طبيعي مسجل في مختلف برامج المخطط الوطني للتنمية الريفية أو المقيم والذي ينشط في منطقة ريفية.
- أن يكون دخل الأسرة يتراوح ما بين 1 و6 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون.
- أن لا يكون قد استفاد من تنازل عن مسكن تابع للأملاك العمومية آو من إعانة موجهة للسكن.
- أن لا تكون لديه أية ملكية بناء موجه للسكن.
- أن لا يكون استفاد من قبل من مسكن تابع للأملاك العمومية الإيجارية، باستثناء التعهد باسترجاعه.
- أن لا يحوز على ملكية أرضية موجهة لبناء مسكن، باستثناء إذا كانت تلك الأرضية موجهة لاحتضان سكن ريفي.

يتم منح إعانة الدولة من قبل الصندوق الوطني للسكن وذلك بناء على مدى تقدم الأشغال، والذي يتم إبرازه في محضر تعده مديرية السكن والتجهيزات العمومية.ويتم منح إعانة الدولة وفق ما يلي:

- 20% من الإعانة عند الانتهاء من إعداد الأرضية.
- 40%عند الانتهاء من الأشغال الكبرى.

- 40%عند الانتهاء من كافة الأشغال.

كما يمكن للمستفيد من إعانة لبناء سكن ريفي أن يتحصل على قرض بنكي بنسبة فوائد ميسرة تصل إلىواحد بالمائة.

الجدول الموالي يبين برمجة تقديم المساعدات المالية من أجل دعم عملية إنجاز السكنات الريفية و المسلمة منها للفترة 2004-2012.

جدول رقم 2: عدد السكنات الريفية و الحضرية المُبرمجة و المسلمة للفترة 2004-2012

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
عدد إعانات السكن الريفي المبرمجة	49.607	132.765	137.017	78.852	79.595	70.853	52.878	130.012	213.740	945.319
عدد إعانات السكن الريفي المسلمة	24.045	42.907	76.287	88.336	104.968	91.492	76.239	66.521	85.562	656.357
عدد السكنات الحضرية المبرمجة	185.061	200.074	143.641	110.609	146.219	198.394	107.129	226.400	270.321	1.587.848
عدد السكنات الحضرية المسلمة	92.607	89.572	101.489	91.594	115.853	126.306	114.634	146.144	113.617	991.629

المصدر: وزارة السكن (من الموقع الرسمي: www.mhuv.gov.dz)

من الجدول السابق يتضح جليا العدد الكبير نسبيا للسكنات الريفية المبرمجة لهذه الفترة و التي تمثل أكثر من 37% من إجمالي السكنات المبرمجة حيث بلغ عددها أكثر من 945ألف، و نسبة السكنات الريفية المنجزة تقارب 40% من إجمالي السكنات المسلمة بمجموع يتجاوز 656 ألف إعانة. وهذا يرجع لكون السكنات الريفية هي إعانات و ليست إنجاز كامل للسكن كما ورد ذكره سابقا.

في ولاية المسيلة سجل قطاع السكن إجمالا تطورا هائل من خماسي إلى آخر، حيث بلغ عدد السكنات المنجزة بمختلف الصيغ في الخماسي (1999-2004) 11.219 وحدة سكنية ليتطور العدد بنسبة 78% في الخماسي (2005-2009) أي بمقدار 8770 وحدة سكنية، ويستمر هذا الطور بنسبة أعلى في الخماسي (2010-2014) بمجموع 31.966 وحدة سكنية[xviii].

جدول رقم 3: عدد السكنات بمختلف الصيغ الموجهة للمناطق الريفية المُبرمجة والمسلمة لولاية المسيلة للفترة 2007-2009

السنة	2007	2008	2009	المجموع
المبرمجة	21.475	15.972	16.972	54.419
المجموع الوطني	784.034	573.305	620.440	1.977.779
%إلى المجوع	%2,74	%2,78	%2,73	2,75
المسلمة	17.469	10.659	12.130	40.258
المجموع الوطني	463.049	312.551	403.990	1.179.590
%إلى المجوع	%3,77	%3,41	%3,00	3,41

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (من الموقع الرسمي: ONS.DZ)

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد السكنات لمختلف الصيغ و الموجهة للمناطق الريفية سواء المبرمجة أو المسلمة لولاية المسيلة خلال الفترة 2007 إلى 2009، يُعد معتبرا بمجموع يتجاوز 54.400 وحدة، وهو ما يمثل نسبة 2,75% من الإجمالي الوطني، كما نلاحظ أن هذه النسبة تكاد تكون متماثلة لكل سنوات الفترة، و ينطبق ذلك بالنسبة لعدد السكنات المسلمة لنفس الفترة حيث أن نسبة عدد السكنات لولاية المسيلة تمثل 3,41% من الإجمالي الوطني وهو نسبة متقاربة لكل سنوات الفترة.

أما فيما يخص الجهود الرسمية المبذولة في مجال السكن الريفي في بلديات منطقة الدراسة، فنورد الجدول التالي المبين لعدد السكنات الريفية المبرمجة والمسلمة في البلديات التي تشكل شمال ولاية المسيلة:

جدول رقم4 : وضعية السكن الريفي في بلديات منطقة الدراسة

البلدية	عدد السكنات الريفية المسجلة		عدد السكنات الريفية المسلمة		عدد السكنات الريفية في طور الإنجاز		لم تنطلق
	الإجمالي	سنة 2014	الإجمالي	سنة 2014	الإجمالي	سنة 2014	
أولاد منصور	814	-	698	47	116	-	-
تارمونت	912	-	811	82	101	-	-
بني يلمان	1357	-	1160	160	195	-	2
أولاد دراج	1274	-	1114	138	160	-	-
أولاد عدي لقبالة	1304	-	1121	155	183	-	-
المعاضيد	1619	-	1391	143	228	-	-
مقرة	1353	-	1205	176	148	-	-
عين الخضراء	1221	-	1033	170	187	-	1
دهاهنة	971	-	785	104	184	-	2

المصدر: التقرير الإحصائي لولاية المسيلة لسنة 2014، ص35، موقع ولاية المسيلة Msila-dz.org

نلاحظ من الجدول السابق أن بلديات منطقة الدراسة قد برمجت لها في خلال الخماسي (2010-2014) عدد من السكنات الريفية قدره 10825 وحدة، و هو ما يمثل نسبة تقارب 80%من إجمالي السكنات الريفية المبرمجة في كامل بلديات الولاية لنفس الفترة، و هو أمر منطقي باعتبار سكان البلديات المعنية يشكلون أكثر من 83% من سكان الولاية البالغ عددهم مع نهاية سنة 2014 أكثر من 1.200.000 نسمة، و حتى على مستوى المساحة، فبلديات منطقة الدراسة تشكل أكثر من 88%من إجمالي مساحة الولاية البالغة 18.175 كلم^2. غير أن المنجز خلال هذه الفترة لا يتعدى 9318 وحدة منها 1175 وحدة تم تسليمها خلال سنة 2014، وتبقى في طور الإنجاز 1502 وحدة وخمسة وحدات سكنية لم يُشرع في إنجازها أصلا.

بالمحصلة لا يمكن تجاهل دور هذه الجهود في مجال الإسكان الريفي في تثبيت السكان والحفض من الهجرة نحو المدن، ويمكن أن تساعد في خلق هجرة عكسية نحو المناطق الريفية وبعث نشاطات جديدة ومشاريع جوارية على مستوى المناطق الريفية، وبالتالي خلق مناصب شغل وتحسين مستوى معيشة السكان، وهو ما يعكس الدور الكبير لبرامج دعم السكن الريفي في التنمية المحلية.

II- خصائص الأسر في عينة الدراسة:

تتكون العائلات الجزائرية في الأغلب من 6 إلى 7 أفراد، و هو عدد مرتفع نوعا ما مقارنة بمستوى الدخل و كذا مساحة السكنات لأغلب العائلات على المستوى الوطني. و نجد هذا العدد أكبر في ولاية المسيلة و الذي يتجاوز 7 أفراد، غير أن منطقة الدراسة تشكل استثناءا، حيث نجد أن متوسط حجم العائلات لا يتعدي 6 أفراد كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم5: خصائص التعداد الأسري في الجزائر و منطقة الدراسة

متوسط حجم العائلة	المنطقة
7أفراد(6,6)	الجزائر (البلد)
7أفراد(7,4)	ولاية المسيلة
6أفراد(5,8)	منطقة الدراسة

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء و الدراسة الميدانية.

III- رغبة سكان المنطقة بالهجرة إلى المدينة:

من خلال دراسة رغبة الأسرة الريفية بالهجرة إلى المدينة، فقد تبين لنا أن غالبية الأسر التي شملها البحث في المنطقة لم تقم بتغيير مقر إقامتها منذ نشأتهاولا ترغب بالهجرة إلى المدينة، و حتى خلال العشرية السوداء التي مرت بها البلاد فإن هـــذه العائلات لم تفكر حتى بالهجرة إلى المدن أو التجمعات الحضرية القريبة منها إلا عدد ضئيل جداوذلك نتيجة ارتفاع أسعار المساكن في المدينة وعدم قدرة هذه الأسر التخلي عن العيش في القرية للعيش في المدينة المزدحمة والملوثة الأجواء، وهـــذا يبين التلاحم القوي بين السكان والأرض وهو يُعد عاملا إيجابيا لأي مشروع يتم برمجته على مستوى المنطقة.

IV- خصائص المسكن:

- معدل شغل المساكن (TOL): بين هذا المعدل العلاقة بين مجموع السكان و الحظيرة والمنازل المسكونة، و في منطقة الدراسة فإن متوسط عدد الأفراد الذين يعيشون في نفس المسكن هو 6 أفراد (5.8).

- معدل شغل الغرف (TOP): و هو معدل يعطي بيانا عن درجة الازدحام في المسكن، و في منطقة الدراسة يبلغ متوسط عدد الأفراد للغرفة الواحدة 2 (1.8)، و هو يعد منخفض مقارنة بالمعدل في الولاية البالغ 3.2 وعلى المستوى الوطني 2.4. والجدول التالي يبين معطيات حول نسبة العائلات إلى عدد الغرف في المسكن الواحد في منطقة الدراسة.

جدول رقم6: نسبة العائلات إلى عدد الغرف في المسكن الواحد في منطقة الدراسة

عدد الغرف	%عائلة	%المجموع التراكمي
1غرفة واحدة	18,9	18,9
2غرفتين	16,6	35,5
3غرف	15,9	51,4
4غرف	36,8	88,2
5غرف	4,0	92,2
6غرف	4,3	96,5
أكثر من 6 غرف	3,5	100,0

المصدر: تم الحصول على الأرقام من الدراسة الميدانية

يبين الجدول السابق أن أكثر من نصف المساكن في منطقة الدراسة (51.4%) لا يتجاوز عدد الغرف بها أكثر من ثلاثة، كما أن أكثر من ثلث عدد المساكن (35.5%) بها على الأكثر غرفتين، وأن ما يقارب خمس العائلات تعيش في مساكن ذات غرفة واحدة، مما يبين أن ظروف السكن بمنطقة الدراسة تعتبر سيئة.

وإذا ما نظرنا إلى المساكن ذات الأربع غرف وهي لا تُعد مريحة إلى أسرة مكونة من 6 أفراد، فإننا لا نجد سوى 36.8% من العائلات التي تملك هذا النوع من المساكن.

- حالة المسكن: في منطقة الدراسة قمنا بتصنيف حالة المساكن إلى ثلاثة: جيدة، متوسطة، و مهترئة أو سيئة. وقد وجنا أن أكثر من ثلث (35.1%) السكنات في حالة يمكن اعتبارها جيدة، في حين أن غالبية السكنات (51%) تعد في حالة متوسطة، أما السكنات التي تعد في حالة سيئة أو مهترئة فلا تتعدى13.9%.

جدول رقم7: نسبة السكنات حسب الحالة و عدد الغرف

عدد الغرف	حالة السكن			المجموع
	مهترئة	متوسطة	نافعة	
من 1 إلى 3	23,2%	42,6%	34,2%	100,0%
من 4 إلى 5 غرف	3,3%	68,3%	28,5%	100,0%
أكثر من 6 غرف	8,3%	16,7%	75,0%	100,0%
المجموع	13,9%	51,0%	35,1%	100,0%

المصدر: تم الحصول على الأرقام من الدراسة الميدانية

من الجدول السابق يتبين أن معظم السكنات الصغيرة (من1إلى3غرف) في منطقة الدراسة في حالة متوسطة(42.6%) أو جيدة (34.2%). كما أن السكنات الصغيرة الموجودة في حالة سيئة ليس بالعدد القليل (23.2%). في حين أن السكنات ذات غرف أكبر من أربعة هي عموما في حالة متوسطة أو جيدة.

V-توفر الخدمات الأساسية للأسر الريفية في منطقة الدراسة:

نقصد بالخدمات الأساسية هنا توفر كل من المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، والصرف الصحي، حيث تعتبر هذه الخدمات من المؤشرات التنموية الهامة لحياة المواطن الريفي خاصة إذا علمنا أن الكثير من الأمراض قد تنتقل عن طريق المياه الملوثة.

تبين لنا أن نسبة الأسر المستفيدة من المياه الصالحة للشرب في المنطقة تصل إلى 79.1% من مجموع الأسر المبحوثة، في حين بلغت نسبة الأسر غير الموصولة20.9 % وهي نسبة مرتفعة، و عدم توفر المياه الصالحة للشرب يُعد أحد مؤشرات الفقر، لذا فإن توفير المياه لهذه الأسر يبقى ضرورة ملحة لحماية هذه الأسر من الأمراض التي قد تصيبهم من جراء عدم وجود مياه نظيفة.

أما نسبة الربط بشكة الكهرباء، فقد عرفت الجزائر جهود حثيثة في المجال سواء على مستوى المناطق الريفية أو الحضرية، وقد بلغت هذه النسبة95 %. أما على مستوى منطقة الدراسة فقد بلغت النسبة 90.7%، وهي أقل من النسبة الوطنية، أي في المقابل فإن ما نسبته 9.3% منن المساكن في منطقة الدراسة لا تستفيد من الربط بشبكة الكهرباء، إن توفير الكهرباء للسكان يعتبر أحد المؤشرات التنموية للنهوض بسكان الريف ثقافيا واجتماعيا وحضارياً.

أما فيما يتعلق بالأسر المستفيدة من الصرف الصحي في منطقة الدراسة فشكلت ما نسبته 0.3% من الأسر المبحوثة بينما وصل نسبة الأسر غير المخدومة بالصرف الصحي 99.7% من مجموع العينة وهذه النسبة تعتبر مرتفعة وتشير إلى تقصير في تنمية الريف خدمياً ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة المناطق التي توجد فيها القرى، كالمرتفعات الجبلية إضافةً إلى كلفة تخديم هذه الأسر بالصرف الصحي، وتقصير الجهات المسئولة عن تقديم هذه الخدمة للمواطن، وبالتالي يتوجب على الجهات المسئولة عن هذا الأمر الإسراع في تقديم هذه الخدمة للسكان للتقليل من الأمراض التي قد تنجم عن عدم وجود صرف صحي في القرى، وإضافة إلى ما يسببه مثل هذا الأمر من تلوث للبيئة والتربة من خلال اللجوء إلى ما يسمى بالحفر الفنية من قبل الأسرة الريفية. والجدول الآتي يوضح نسبة الأسرة المخدومة بكل من المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، والصرف الصحي في منطقة الدراسة.

جدول رقم8: نسبة الأسر المستفيدة من الخدمات الأساسية في منطقة الدراسة

المجموع	الصرف الصحي		المياه الصالحة للشرب		الكهرباء		
	عدم وجود صرف صحي	وجود صرف صحي	عدم توفر مياه صالحة للشرب	توفر مياه صالحة للشرب	عدم وجود كهرباء	وجود كهرباء	
100	99.7	0.3	20.9	79.1	9.3	90.7	نسبة الأسر%

المصدر: تم الحصول على الأرقام من الدراسة الميدانية.

إضافة إلى الكهرباء وجدنا أن الأسر في المنطقة تستخدم الغاز و الحطب، حيث بلغت نسبة الأسر المستخدمة للغاز في الطبخ 46.4%، أما نسبة الأسر المستخدمة للحطب فبلغت 2.1%، في حين لأن نسبة الأسر التي تستخدم الغاز والحطب فهي 51.5%.

إن هذا الاستخدام للحطب يمكن أن يكون سببا في تآكل و تراجع المساحات الغابية، وعليه يجب على المسئولين القائمين على شؤون التنمية في المنطقة التشجيع على استخدام غاز البوتان بالنظر إلى كون التوصيل بغاز المدينة يُعد صعب نظرا لتضاريس المنطقة.

الخاتمة:

لقد توصلنا من هذا البحث إلى ما يأتي :

1- إن التنمية الريفية يجب أن تصاغ بصورة شامله بدءاً من مستوى الحقل الزراعي والوحدة الإنتاجية الزراعية إلى مستوى الاقتصاد الوطني.

2- إن عناصر التنمية الريفية ضرورية لنجاحها وتنفيذ خططها ويجب أن ترتبط فيما بينها، فالتنمية الزراعية هي احد عناصر التنمية وغير كافية لإحداث التنمية الريفية بل تضاف إليها الفعاليات غير الزراعية كتوفر الخدمات الاجتماعية كخدمات التعليم وخدمات الصحة كذلك البيئة السكنية الملائمة.

3- وجدنا عدم رغبة لسكان المنطقة للهجرة إلى المدينة وهذا يبين التلاحم القوي بين السكان والأرض وهو يُعد عاملا إيجابيا لأي مشروع يتم برمجته على مستوى المنطقة.

4- رغم أن معدل شغل الغرف بالمنطقة يُعد منخفضا بالمقارنة مع المعدل الوطني وهو يرجع إلى صغر حجم العائلة بالمنطقة، إلا أن أكثر من نصف عدد المساكن بالمنطقة لا يتعدى عدد الغرف بها ثلاثةوهو يعني أن ظروف السكن بمنطقة الدراسة تعتبر سيئة.

5- ما نسبته 9.3% من المساكن في منطقة الدراسة لا تستفيد من الربط بشبكة الكهرباء، وتوفير الكهرباء للسكان يعتبر أحد المؤشرات التنموية للنهوض بسكان الريف ثقافيا واجتماعيا وحضارياً.

6- فيما يتعلق بعدد المساكن المستفيدة من الربط بشبكة الصرف الصحي في منطقة الدراسة فشكلت ما نسبته 0.3%، وبالتالي يتوجب على الجهات المسئولة عن هذا الأمر الإسراع في تقديم هذه الخدمة للسكان للتقليل من الأمراض التي قد تنجم عن عدم وجود صرف صحي في القرى.

7- تحتاج منطقة الدراسة إلى إيجاد شبكة طرق للنقل معبدة وجيدة لكي تساهم في تسهيل انتقال الساكنين من مستوطناتهم إلى بقية المستوطنات في منطقة الدراسة.

8- جهود الدولة في دعم السكن الريفي في ولاية المسيلة تعتبر ضعيفة نسبيا بالمقارنة مع عدد سكان المنطقة و الذي يعتبر في تزايد، وإجمالي 25 بلدية مصنفة ريفية من مجموع 47 بلدية.

9- إعداد برامج خاصة لسكان ريف المنطقة تهدف إلى التوعية بالجوانب الحياتية والاقتصادية والتي من شانها أن تجعل عملية التنمية تحقق أهدافها.

10- الاهتمام بالجوانب الاجتماعية وزيادة الدورات التثقيفية لينعكس هذا على الإنتاج الزراعي.

الهوامش والمراجع

[i] السيد الحسيني و آخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، ط3، دار المعارف، الإسكندرية، 1988، ص ص 113-14.

[ii] زكي حسن الليلة، ياسين طه طاقة، الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 1987 ،ص160

[iii] A. DAOUDI, Cours de Développement rural, Institut national d'agronomie, Alger, 2004, P1.

[iv] عاطف محمد عيش، قاموس علم الاجتماع الريفي، دار المعارف، الإسكندرية، د ت، ص 391.

[v] عبد الحميد بوقصاص، النماذج الريفية الحضرية في العالم الثالث، رسالة دكتوراه دولة في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، ص ص 334-335.

[vi] عبد القادر علاء الدين محمد، علم الاجتماع الريفي المعاصر و الاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 09.

[vii] محمد علاء عبد القادر، علم الاجتماع الريفي المعاصر و الاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص 300.

[viii] صلاح الدين محمود الزغبي، محاضرات عن تعاريف و استراتيجيات التنمية الريفية و نبذة تاريخية عن التنمية الريفية في مصر، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 1996، ص11.

[ix] إيهاب عبد الخالق هيكل، دراسة لبعض آثار المشروعات التنموية الممولة بقروض صندوق التنمية المحلية الموجهة للمراة الريفية، رسالة دكتوراه في العلوم الزراعية، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص 52.

- [x] تعتبر ريفية، كل بلدية يقل معدل التمدن فيها عن 50% والكثافة السكانية فيها أدنى من متوسط الكثافة في المنطقة التي توجد فيها (الشمال،الهضاب العليا، الجنوب)،ولتعيين بلدية باعتبارها بلدية ريفية داخليةيؤخد في الحسبان فقط موقعها بالنسبة للتجمعات السكانية الكبرى. (متوسط الكثافة في منطقة الشمال 218نسمة/كلم^2، منطقة الجنوب 1.44نسمة/كلم^2، منطقة الهضاب العليا 33.18نسمة/كلم^2)

[xi] Youcef BERKANE, Abdennoure MOUSSAOUI, La politique de renouveau rural en Algérie : un essai d'évaluation, Dans : Revue des sciences économiques de gestion et sciences commerciales, Université Mohammed BOUDIAF de M'sila, N^{0}08/2012, P15

[xii]الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، التجديد الريفي، الجزائر، 2006، ص26

[xiii]المرجع نفسه، ص35.

[xiv] عادل عبد الله خطاب، المسكن الريفي بين الواقع وأفاق التطوير، في: مجلة الجمعية الجغرافية ، العدد (22) لعام 1990 ، مطبعة العاني ، بغداد ، ص228

[xv] وزارة التخطيط العراقية، معايير الإسكان الريفي، بغداد، 1977، ص1.

[xvi] ماجد خورشيد، دراسة في تخطيط وتنمية المجتمعات المستحدثة في الأراضي المستصلحة حديثا في العراق، وزارة التخطيط العراقية، بغداد، 1973، ص28.

[xvii]موقع ولاية المسيلة (msila-dz.org)

[xviii]تقرير المجلس الشعبي الولائي لولاية المسيلة لسنة 2014موقع ولاية المسيلة (msila-dz.org)